مشروع
توصيات المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجيستيات
(رؤية مستقبلية للتكامل بين الموانئ واللوجيستيات)
من 18 – 20 ديسمبر 2011

1. أهمية تأسيس كيانات قومية تتبني رؤية موحدة لتطوير القدرات اللوجيستية وتتولى مهام التخطيط والتنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات السيادية المختلفة وممثلي القطاع الخاص، كما تتولى ضمان تنفيذ الاتفاقات والمتطلبات الدولية التي ترتقي بصناعة النقل البحري واللوجيستيات وكذلك التأكد من مواكبة التشريعات والقوانين المنظمة لتلك الصناعات والأنشطة لمتطلبات التشغيل مع توفير الدراسات الميدانية والتطبيقية والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية للنهوض بنشاط اللوجيستيات.

2. تحتاج الموانئ البحرية إلى معالجة عدد من الجوانب المتعلقة بنشاطها ومن أهمها:-

- ضرورة التطوير المستمر للبنية الأساسية بما يواكب التغيرات في الأسطول العالمي مع توفير الآلية اللازمة لجذب استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.
- إعداد خطط لمواجهة الطوارئ التي قد تهدد بإيقاف نشاطها سواء كانت ناجمة عن اضطرابات سياسية واجتماعية أو كوارث طبيعية.
- تطبيق مفهوم الميناء كنقطة حيوية في سلاسل الإمداد مما يحقق التكامل بين وسائط النقل ويدعم نشاط اللوجيستيات ويوفر خدمات القيمة المضافة.
- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة والتي تضمن خدمة الأهداف المتعلقة بالأطراف المختلفة بمجتمع الميناء والتنسيق فيما بين هذه الأهداف بما يحقق

التكامل المنشود للموانئ واللوجيستيات استرشاداً بقواعد الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الدولي والاقتصادي **OECD**.

3. الاهتمام بزيادة الطاقة الإكتتابية الخاصة بعمليات تأمين ائتمان الصادرات بهدف تحقيق الحماية للمصدرين تجاه مخاطر عدم السداد الناتجة من الأخطار السياسية والتجارية، وبما يدعم المقدرة التصديرية ويدعم موقف السيولة لدى المصدرين في الظروف السياسية الراهنة.

4. ضرورة إعداد إستراتيجية موحدة لحماية المدن الساحلية من النوات وموجات **السونامي** المحتملة والحد من التأثير السلبي لظاهرة التغير المناخي على هذه المدن على أن يراعى في تلك الإستراتيجية استخدام الطرق الحديثة مثل الجزر الصناعية النمطية التي تتميز بقلة التكلفة وسهولة التنفيذ وكذلك الحفاظ على البيئة.

5. أهمية العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من البحوث والدراسات التي تعدها الجهات العلمية المتخصصة في مجال النقل البحري واللوجيستيات والاهتمام بالبحوث التطبيقية في هذا المجال مع ضرورة العمل على الربط والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والمهني بما يلبي متطلبات واحتياجات السوق الملاحي واللوجيستي والتأكيد على أهمية برامج التدريب الخاصة بالنقل البحري واللوجيستيات ووضعها موضع التنفيذ.

6. أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات اللوجيستية وذلك نظراً لكثافة الإستثمارات التي تتطلبها إقامة المشروعات الجديدة مع ضرورة وضع الضوابط والإجراءات القانونية والتشريعية التي تحقق الحفاظ على مصالح الأطراف المختلفة.